

## **Annexe V- Projet de loi unifiée et facultative du statut personnel**

# مشروع قانون موحد اختياري للاحوال الشخصية

## اسباب موجبة

ان توحيد التشريع في البلد الواحد هو من اجلى مظاهر الديمقراطية واكثرها لزومًا لانه يؤمن المساواة بين المواطنين تأمينًا لا زيف فيه.

وفي لبنان، في حقل الاحوال الشخصية (بما فيها الارث والهبة والوصية) قوانين مختلفة يعرعى كل منها ابناء طائفة معينة.

وكثيرًا ما تقيم هذه الشرائع المختلفة (التي تطبقها محاكم مختلفة) حواجز بين الانسان والانسان وبين المواطن والمواطن، مما يحول دون قيام التناظم، ومما يخالف مبادئ الديمقراطية الصحيحة وعلان حقوق الانسان.

لهذا مست الحاجة الى وضع مشروع قانون واحد للاحوال الشخصية يعرعى اللبنانيين جميعًا ويطبقه القضاء المدني دون سواه.

وهي خطوة سبقتنا اليها عدد من الدول الشرقية والغربية. وحرص المشروع على مراعاة حقوق الانسان الاصلية مراعاة كاملة، كما حرص على اقامة الحياة العائلية على اسس متينة ثابتة.

وسنعدد في ما يلي بعض المبادئ التي استوحيناها في وضع هذا المشروع مع الملاحظة ان بعضها متفرع عن البعض الآخر، وسنعدد اهمها دون التفريق بين الاصلية والفرعية منها لانها جميعًا جوهرية.

### ١. تحقيق الديمقراطية، ومراعاة حقوق الانسان:

ان من اهم اسس الديمقراطية تأمين المساواة، وحرية المعتقد وهما في طليعة حقوق الانسان الاصلية. وعندما نقول «مساواة» فأول ما يتبادر الى الذهن، توحيد التشريع.

لان المساواة في مظهرها الاول والاكثر واقعية، هي المساواة امام القانون.

ولكي تتحقق هذه المساواة يتحتم ان يكون القانون واحدًا والقضاء واحدًا.

وانطلاقًا من مبدأ المساواة، وضعنا للاحوال الشخصية، مشروع قانون واحد يسري على جميع المواطنين، دون اي تفريق بسبب المعتقد الديني او الاصل القومي او ما اشبه. فلا طائفية، ولا تشريعات ومحاكم طائفية، ولا تمييز بسبب الانتماء الطائفي. واختلاف الدين لا يؤلف مانعًا من موانع الزواج. ووثيقة

الزواج والولادة والهوية لا تحتوي بيان الدين ولا الطائفة. وتأسيسًا على ذلك، فإن السلطة التي يعقد الزواج لديها هي سلطة مدنية. واختلاف الدين ليس مانعًا من موانع الارث. وكل هذا، انطلاقًا من مبادئ المساواة وحرية المعتقد، ووحدة التشريع.

## ٢. استقلال التشريع عن المعتقدات الدينية المختلفة:

ان المعتقدات الدينية جديرة بالاحترام التام، كما ان الاعتبارات والتقاليد الدينية هي ولا ريب من عناصر التراث الوطني والفكري في كل بلد، فللمشترع ان يستوحيا كمعطيات اجتماعية فكرية انسانية على ان يبقى مستقلاً تجاهها.

وهذا الاستقلال شرط لايجاد تشريع موحد وقابل للتطور المستمر.

واستقلال التشريع ليس معناه عدا لاي دين من الاديان اذ يبقى لكل فرد ان يعرعى الزامات دينه بمحض ارادته اذا شاء، فالمسلمة التي بحسب هذا المشروع (وبحسب القانون التركي في تركيا مثلاً) يحق لها ان تزوج غير مسلم، تمتنع تلقائياً عن استعمال هذا الحق اذا ارادت هي مراعاة احكام الشرع. اما اذا لم تشاء مراعاة تلك الاحكام، فليس للمشترع ولا لاية سلطة اخرى ان تحد من حريتها الضميرية المطلقة.

والكاثوليكي الذي بحسب هذا المشروع (وبحسب القانون الفرنسي في فرنسا مثلاً) يمكنه ان يقيم لدى القضاء المدني دعوى الطلاق اذا توافرت احد اسباب الطلاق، يمتنع تلقائياً عن طلب الطلاق، ويكتفي بطلب الهجر اذا شاء مراعاة عقيدته الدينية، اما اذا لم يشأ مراعاتها فهذا شأنه الخاص.

ومبدأ الاستقلال التشريعي قد اعتمده جميع الدول المتقدمة من غربية وشرقية.

وبدونه لا يتسنى للمشترع ان يماشي التطور الاجتماعي، او ان يستوحى التيارات الفكرية.

## ٣. تساوي المرأة والرجل:

انطلاقاً من مبدأ المساواة المنبثقة من صفة الانسان، ومن صفة المواطن، كان لا بد من اقرار مساواة المرأة والرجل، والا انكرنا على المرأة صفة الانسان وصفة المواطن.

ولهذا جاءت نصوص المشروع مؤسسة على تساوي المرأة والرجل. فحقوقها العائلية متساوية، وكذلك الحق بالثروة وبممارسة المهنة وبالارث.

وهذا التساوي (المنسجم مع المبادئ الديمقراطية ومع وثيقة حقوق الانسان المعلنه عام ١٩٤٨ ووثيقة مساواة المرأة والرجل المعلنه في ٧/١١/١٩٦٧) ادى الى الابتعاد عن كثير من التشريعات الطائفية المعمول بها حالياً، بل عن كثير من التشريعات الاوروبية.

بناء عليه:

لا تطبيق بارادة الرجل.

ولا تعدد زوجات.

ولا افضلية حتمية للرجل في شؤون العائلة.

ولا اختلاف في الحصص الارثية.

وللمرأة ان تمارس التجارة وسائر المهن الاخرى دون اجازة من الرجل.

اما اذا تعارضت ممارسة المهنة مع كرامة العيلة، فلكل من الرجل والمرأة ان يراجع المحكمة المختصة بهذا الشأن وعلى قدم التساوي.

واوجد المشروع أيضاً بمقابل التساوي في الحقوق، مساواة مبدئية في واجبات الزوجين.

#### ٤. الحفاظ على متانة الروابط الزوجية والعائلية:

ان المشروع حرص كل الحرص على جعل الروابط الزوجية متينة الى ابعد حد مسموح به.

فقد حدد الزواج بأنه في وقت معاً: مؤسسة قانونية وعقد، ونص على ان شروط انعقاد الزواج وانحلاله، ومفاعيله متعلقة بالانتظام العام. فليس للفريقين، باتفاقهما، ان يغيرا شيئاً في ما اوجبه المشروع.

ثم منع المشروع احداث الطلاق بالتراضي.

على ان المشروع اعتبر ان الحياة الزوجية المشتركة لا يجوز ان تؤدي الى اتعاس الزوجين او احدهما واعتبر ان لكل فرد ان يسعى الى السعادة ويتجنب الآلام او يتخلص منها فأوجد تنظيمًا دقيقاً لحل الزواج بواسطة القضاء المدني.

#### ٥. تنظيم الطلاق على اسس معقولة:

ان العقيدة الكاثوليكية وبعض القوانين المدنية الغربية تمنع الطلاق مهما كانت الاسباب والظروف.

والشرائع الاسلامية واليهودية في لبنان تجيز التطلق بمجرد ارادة الرجل.

والشرائع الطائفية الارثوذكسية والانجيلية تجيز طلب الطلاق لاسباب معينة.

وبعض القوانين الغربية (كالقانون الفرنسي مثلاً) يبني اسباب الطلاق على اساس الخطأ بحيث يمنع طلب الطلاق بسبب جنون احد الزوجين الحاصل بعد الزواج وان كان غير قابل للشفاء.

وبالعوض الآخر من القوانين الغربية يبني اسباب الطلاق على اسس اخرى.

اما المشروع فقد بنى اسباب الطلاق الحصرية على اساسين:

أ - الخطأ الجسيم من جانب احد الزوجين وينبثق منه اسباب معينة في المشروع.

ب - استحالة استمرار الحياة المشتركة دون اتعاس احد الزوجين.

وعلى هذا الاساس الثاني اعتبر المشروع مثلاً ان الجنون المطبق غير القابل للشفاء هو من اسباب

الطلاق ضمن شروط معينة.

## الزواج ومفاعيله

واعتر ان غيبة الزوج مدة طويلة من الزمن، وان لم يرافقها خطأ، قد تعتبر سبباً لطلب الطلاق. هذه اهم المبادئ التي استوحاها المشروع والتي سبقه الى اتباع مثلها بالاضافة الى الدول الاوروبية والاميركية، عدد من الدول الشرقية والعربية.

### ٦. بعض سابقات شرقية وعربية:

تجدر الاشارة الى ان الشعب التركي الذي اكثرته الساحقة من المسلمين يرعاه قانون مدني واحد تشابه نصوصه نصوص مشروعنا في مسائل الزواج والطلاق والارث.

كما تجدر الاشارة الى ان القوانين التونسية الصادرة بالتتابع منذ سنة ١٩٥٧ هي - في مسائل الزواج والطلاق ووثائق النفوس - قوانين مدنية موحدة ترعى التونسيين جميعاً على اختلاف الاديان والمذاهب ويطبقها قضاء مدني واحد.

ان الزواج في تونس لا يجوز عقده الا امام ضابط الحالة المدنية او لدى كاتب عدل عملاً بالمادة ١٨ من قانون الحالة المدنية.

وتعدد الزوجات ممنوع ومعاقب عليه جزائياً عملاً بالمادة ١٨ من مجلة الاحوال الشخصية التونسية. وليس في وثائق الولادة والهوية والزواج ذكر للطائفة او المذهب او الدين عملاً بنصوص قانون الحالة المدنية فليس فيها ما يدل على اختلاف الدين او ما يسمح بالتفات الى هذا الاختلاف في شأن من الشؤون.

وتونس دولة اسلامية تعلن في توطئة دستورها عن تعلقها بتعاليم الاسلام وتنص في المادة الاولى منه ان الاسلام هو دينها.

ومن المعلوم ان ليس من محاكم شرعية او مذهبية في الجمهورية العربية المتحدة.

ثم بشأن مساواة الذكر والانثى في الحصص الارثية تجدر الاشارة الى قانون انتقال الاراضي الاميرية الذي كان معمولاً به في ارجاء السلطة العثمانية القديمة والذي ما يزال معمولاً به الى الان في دول عربية عديدة (لبنان وسوريا والعراق...).

ان هذا القانون يساوي بين الذكر والانثى في الانتقالات الارثية.

وبامكاننا ان نذكر شواهد اخرى من قوانين سنتها دول اسلامية افريقية واسيوية معتتقة بمبادئ مماثلة او مشابهة للمبادئ التي اعتنقها مشروعنا دون ان ترى في ذلك ما يمس سلامة الشرع او جوهر العقائد الاسلامية.

كما ان معظم الدول التي تتألف شعوبها من اكثريات مسيحية تعتنق المبادئ نفسها ولا ترى فيها مساساً لجوهر العقائد المسيحية.

اننا نعرض هذا المشروع الذي اعده مع اجهزة الحزب الاستاذ عبدالله حود على مواطنينا تجسيدا  
لامنية ينتظر بروزها الكثيرون راجين ان نتلقى الملاحظات والاقتراحات لكي نعمل معا الى وضع صيغة  
مشروع نهائي تساعد على نقل مجتمعنا من مرحلة التفتت الى مرحلة التناظم المجتمعي.  
الحزب الديمقراطي

## مشروع قانون الاحوال الشخصية الموحد للزواج

المادة ١ - الزواج مؤسسة قانونية، وعقد احتفالي به يتحد رجل وامرأة لاجل اقامة حياة مشتركة ودائمة  
بينها.

يخضع الزواج، في شروط انعقاده وانحلاله وفي مفاعيله وكل ما يتعلق به، لاحكام محددة في القانون،  
ومتعلقة بالانتظام العام.

المادة ٢ - لا يمكن عقد الزواج قبل اتمام الرجل الثامنة عشرة من عمره، والمرأة السادسة عشرة من  
عمرها.

المادة ٣ - خلافاً لما تقدم ولاسباب عظيمة الاهمية يمكن الترخيص بعقد الزواج لمن لم يبلغ السن  
المذكورة، بمقتضى قرار معلل تتخذه المحكمة المدنية بالاحوال الشخصية في غرفة المذاكرة بناء على طلب  
محال اليها من النيابة العامة ومرفق بمطالعتها.

المادة ٤ - رضا كل من الراغبين في الزواج ويدعيان الخطيبين، هو شرط جوهري لكيان الزواج.

المادة ٥ - في حالة الترخيص المنصوص عنها في المادة الثالثة من هذا القانون ينبغي، بالاضافة الى رضا  
المرخص له شخصياً، اخذ موافقة صاحب الولاية عليه،

وعند تعذر اخذ هذه الموافقة لسبب من الاسباب او رفض الولي الموافقة بدون مبرر فينبغي الحصول  
على ترخيص من المحكمة المدنية المختصة يتخذ في غرفة المذاكرة، بناء على احالة من النيابة العامة.

ويقصد بالولي، في هذه المادة، الاب او الام، ويكتفي بموافقة احدهما عند الاختلاف.

اما الوصي فلا يحق له الموافقة على الزواج دون ترخيص من المحكمة المدنية المختصة يتخذ في غرفة  
المذاكرة بناء على طلب الوصي واحالة النيابة العامة.

## الزواج ومفاعيله

المادة ٦ - المحجور بسبب غير الجنون يمكنه عقد الزواج بترخيص معلل من المحكمة المدنية يتخذ في غرفة المذاكرة بناء على طلب وصي المحجور وموافقة المحالين الى المحكمة من النيابة العامة.

المادة ٧ - لا يمكن عقد الزواج اذا كان احد الخطيبين مرتبطاً بزواج سابق قائم. فاذا انعقد، كان منعدم الكيان.

المادة ٨ - ممنوع الزواج بين الاصول والفروع، مهما علا الاصول ومهما سفل الفروع. وممنوع بين الاخوة والاخوات.

ولا فرق في تطبيق هذه المادة بين القرابة الشرعية والقرابة غير الشرعية. او القرابة بالتبني او بالاقرار بالنسب.

المادة ٩ - قرابة الحواشي من الدرجة الثالثة مانع من موانع الزواج. على ان للمحكمة المدنية المختصة لاسباب استثنائية عظيمة الاهمية ان تحلل من هذا المانع بناء على طلب يحال اليها بواسطة النيابة العامة مرفق بمطالعتها.

وينبغي ان يكون قرار الترخيص المتخذ في غرفة المذاكرة، معللاً، تعليلاً كافياً.

## الوعد بالزواج

المادة ١٠ - ان الوعد بالزواج، ايا كان شكله بما فيه الخطبة، لا يقيد الواعد. على ان من ينتقض الوعد في وقت غير ملائم او بشكل تصني او محقر للموعود بلزم بالتعويض. ممنوع على الدوائر الرسمية تلقي ما يدعي عقد الخطبة او تسجيله.

## كيفية انعقاد الزواج

المادة ١١ - يعقد الزواج امام الموظف المختص التابع لملك الاحوال الشخصية. تحدد شروط تعيين الموظف المختص ومركز عمله ونطاق وظيفته والسجلات التي يترتب عليه اتخاذها، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وينشر حسب الاصول.

المادة ١٢ - حضور الخطيبين بالذات امام الموظف المختص هو الزامي. على انه يصح التوكيل في عقد الزواج لاسباب استثنائية خاصة، وينبغي في هذه الحالة ان يتم التوكيل امام مرجع رسمي وان يتضمن سند التوكيل:

## مشروع قانون موحد اختياري للاحوال الشخصية

- ١ - كامل هوية الموكل، وكامل هوية الوكيل.
  - ٢ - كامل هوية الشخص المراد عقد الزواج معه.
  - ٣ - تصريح الموكل بقبوله الزواج مع الشخص المذكور بتمام رضاه واخياره.
  - ٤ - الاسباب التي تحول دون حضور الموكل بالذات والوثائق المؤيدة لتلك الاسباب. ويرفع سند التوكيل المحتوي التصديقات الرسمية اللازمة، الى المحكمة المدنية المختصة لاعطائه صيغة التنفيذ في غرفة المذاكرة.
- تسقط مفاعيله أيضاً، قبل مرور الشهرين، بمجرد تصريح الموكل بالرجوع عن الوكالة، ويمكن ان يكون الرجوع برقيًا.
- لا يحق للوكيل بالزواج ان يوكل سواه، ولو فوضه الموكل بتوكيل من يشاء، اما اذا وكله في متن الوكالة بتوكيل شخص معين بكامل هويته فيصح التوكيل.
- المادة ١٣ - على كل من الخطيبين ان يبرز للموظف المختص الاوراق التالية:
- ١ - بطاقة الهوية اذا كان لبنانياً وجواز السفر اذا كان اجنياً.
  - ٢ - اخراج قيد مفصل يتضمن انه غير مرتبط بزواج سابق، اذا كان لبنانياً، وافادة من سلطات بلاده، تفيد ذلك واخراج القيد والافادة لا يصلحان الا لمدة شهر واحد.
  - ٣ - الترخيصات اللازمة المنصوص عنها في المواد السابقة، اذا كان من حاجة للترخيص.
  - ٤ - شهادة طبية تتضمن انه قد صار فحص الخطيب لغرض الزواج، ولا يجوز ان تتضمن اي بيان آخر. وينبغي ان لا تعود الشهادة الطبية الى اكثر من اربعة اشهر.
- يمكن الاعفاء من ابراز هذه الاوراق او احدها بقرار معلل تتخذه المحكمة المدنية المختصة بناء على طلب محال اليها من النيابة العامة، ويتخذ القرار في غرفة المذاكرة.
- المادة ١٤ - تعطى الافادات اللازمة لعقد الزواج بصورة مجانية.
- وتعفى من الرسوم القضائية مراجعة النيابة العامة والمحكمة المدنية المختصة، بشأن الترخيصات اللازمة للزواج.
- المادة ١٥ - يترتب على موظف الاحوال الشخصية المختص ان يسأل كلا من الخطيبين امام شاهدين راشدين عما اذا كان يريد الآخر زوجًا له بتمام رضاه، وينبغي ان يكون الجواب بالقبول صريحًا.
- اما السكوت بعد تكرار السؤال مرة واحدة فيعتبر رفضاً، وعلى الموظف المختص ان يمتنع عن عقد الزواج. ان القبول المعلق على شرط هو بمثابة الرفض.
- المادة ١٦ - اذا كان الخطيب مصاباً بالصم او البكم فعلى موظف الاحوال الشخصية استثبات قبوله بوسائل راهنة اكيده.



المادة ١٧ - يسجل عقد الزواج في سجل خاص يوقعه الزوجان والشهود والموظف المختص ويعطى، وفقاً  
متسلسلاً، وتعطى للزوجين وثيقة زواج.

يشار الى عقد الزواج على هامش كل قيد في سجلات النفوس، يتعلق بالزوجين.

المادة ١٨ - لا يذكر المذهب او الدين او الطائفة في عقد الزواج، ولا في اي وثيقة من وثائقه. وفي حالة  
مخالفة هذه المادة يتعرض الموظف لعقوبة تأديبية دون ان يؤثر ذلك في صحة عقد الزواج.

### في الصلاحية الموقعية والاعلان

المادة ١٩ - يعقد الزواج في مركز الموظف المختص التابع له مقام احد الخطيبين او مسكنه وان مؤقتاً. ويعنى  
من شرط الصلاحية الموقعية بترخيص من مديرية الاحوال الشخصية.

المادة ٢٠ - اذا رأى الموظف المختص ضرورة للاعلان عن طلب عقد الزواج قبل عقده فله ان يقرر ذلك  
لمدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً، وذلك بتعليق الاعلان على باب مركز وظيفته، وفي محل اجتماع الناس في  
البلد الكائن به ذلك المركز.

المادة ٢١ - اذا وقع اعتراض على عقد الزواج من ذي مصلحة ظاهرة فيحال فوراً الى المحكمة المدنية  
المختصة فتفصله في غرفة المذاكرة في مهلة اقصاها اسبوع بقرار ينفذ على اصله.

المادة ٢٢ - ان مهلة الاعلان ومهلة فصل الاعتراضات عند وقوعها توقف المهل المنصوص عنها في المادة  
٢٠ من هذا القانون.

المادة ٢٣ - زواج اللبناني في الخارج يجري امام قنصل لبنان بحسب الصيغ المفروضة في القانون اللبناني،  
او امام السلطة الاجنبية المختصة بحسب قوانين البلد الذي يعقد فيه الزواج وبالصيغ الشكلية المرعية فيه.  
اما من حيث الاهلية للزواج ومفاعيل الزواج وصفاته واحكامه الاساسية فيخضع زواج اللبنانيين المعقود  
في الخارج للقانون المدني اللبناني سواء انعقد لدى القنصلية اللبنانية، او لدى السلطة المحلية الاجنبية.

### اسباب بطلان الزواج

المادة ٢٤ - يبطل الزواج لاحد الاسباب المعددة فيما يلي:

١ - انعقاد الزواج خلافاً للصيغ الرسمية الجهورية المحددة قانوناً، المنصوص عنها في المواد ١١ و ١٢ و  
١٥ و ١٦ والفقرة الاولى من المادة ١٧ من هذا القانون.

٢ - قيام زواج سابق، بتاريخ انعقاد الزواج الثاني.

- ٣ - عدم اهلية الزوجين او احدهما، سواء من جهة السن او من جهة الادراك.
- ٤ - الاكراه المادي او المعنوي، ويعتبر الخطف بالقوة دليلاً قانونياً على الاكراه.
- ٥ - الغش الجسيم اذا كان هو الدافع الحاسم والوحيد للزواج.
- ٦ - الغلط في الشخص.
- المادة ٢٥ - ان البطلان الناشئ عن وجود زواج سابق غير منحل، يمكن الادلاء به في جميع الحالات ما دام الزواج السابق قائماً، ويمكن الادلاء به لكل ذي مصلحة مادية او معنوية، وللنيابة العامة. ويستقط حق الادلاء به بانحلال الزواج السابق اما بالابطال او الطلاق او الوفاة.
- المادة ٢٦ - ان دعوى البطلان الناشئ عن الاكراه او الغش او الغلط او عدم بلوغ السن القانونية لا تسمع الا من الفريق الذي كان ضحية الاكراه او الغش او الغلط او كان قاصراً بتاريخ العقد. ولا تسمع بعد انقضاء ستة اشهر على زوال السبب، اذا استمر خلالها بين الزوجين مساكنة فعلية طوعية بعد زوال السبب. وبكل حال لا تسمع الدعوى بعد مرور سنة على زوال السبب سواء استمرت المساكنة الطوعية او لم تستمر.
- المادة ٢٧ - تحسب المدد الميئة اعلاه بشأن الاكراه من تاريخ زواله كلياً وبشأن الغلط والغش من تاريخ اكتشافها، وبشأن عدم الاهلية من تاريخ اكتساب الاهلية اللازمة.
- المادة ٢٨ - مبدئياً يكون للحكم ببطلان الزواج مفعول رجعي مع حفظ حقوق الغير.
- المادة ٢٩ - على ان الزواج المحكوم ببطلانه ينتج مفاعيله القانونية كزواج صحيح اذا كان منعقداً عن حسن نية. واذا كان احد الزوجين حسن النية والاخر سيء النية فلا يستفيد من احكام الفقرة السابقة سوى الزوج حسن النية. ويستفيد منها دوما الاولاد الناتجون عن الزواج المبطل.

### في الواجبات والحقوق الزوجية

- المادة ٣٠ - كل من الزوجين ملزم تجاه الاخر، بالامانة والاخلاص والتعاون وطيب المعاملة. وهما متساويان في جميع ذلك، ومتساويان في الحقوق الزوجية لاسمًا حراسة الاولاد والاشراف على تربيتهم.
- المادة ٣١ - يشترك الزوجان في الانفاق على العيلة بنسبة مواردهما المالية.

## الزواج ومفاعيله

وإذا لم يكن للمرأة اموال خاصة ذات ريع ولا تتعاطى مهنة مأجورة، فالزوج هو الملمزم بالانفاق.  
المادة ٣٢ - لكل من الزوجين ان يتصرف بأمواله الخاصة كما يشاء سواء كان مالكاً لامواله قبل الزواج او  
بائثائه.

ولكل من الزوجين ان يتعاطى العمل والمهنة التي يشاء (بما فيه التجارة) دونما حاجة الى موافقة الزوج  
الاخر، الا اذا كان في معاطاة العمل او المهنة ما يسيء الى الزوج الاخر مادياً او معنوياً اساءة بالغة او  
يحول دون القيام بالواجبات الزوجية الاساسية.  
وعند التنازع تراجع المحكمة المختصة لفصله.

## في انحلال الزواج

المادة ٣٣ - ان الزواج المنعقد صحيحاً ينحل:

- ١ - بموت احد الزوجين.
- ٢ - بالطلاق المحكوم به قضاء.
- ٣ - بتحول جنس احد الزوجين الى جنس الزوج الآخر.

## في اسباب الطلاق

المادة ٣٤ - لا يتم الطلاق الا بواسطة القضاء المدني، وفقاً لقواعد الصلاحية العادية ولاحد الاسباب  
المعددة بصورة حصرية، في هذا القانون.

المادة ٣٥ - اسباب الطلاق هي واحدة للرجل والمرأة وحق طلب الطلاق بواسطة القضاء المدني هو واحد  
للرجل والمرأة على السواء.

المادة ٣٦ - الطلاق بالتراضي ممنوع.

المادة ٣٧ - ان اسباب الطلاق هي الآتية:

١ - اذا ارتكب احد الزوجين الزنى، واعياً وغير مكره وبدون تحريض من الزوج الآخر، فلهذا الاخير  
ان يطلب الطلاق.

٢ - اذا حكم على احد الزوجين بعقوبة شائنة وكانت مدة الحبس سنتين او اكثر مع التنفيذ، فللزوج  
الآخر ان يطلب الطلاق.

٣ - اذا ضرب احد الزوجين الآخر ضرباً مؤلماً او جرحه جرحاً خطراً عن قصد او هدد حياته بخطر اكيد او اساء معاملته اساءة مرهقة شاذة ولم يسبق هذه الاعمال استفزاز من قبل الزوج الآخر، فللهذا الاخير ان يطلب الطلاق.

٤ - اذا جن احد الزوجين وكان جنونه غير قابل للشفاء فللزواج الآخر بعد مرور سنة كاملة على جزم الاطباء باستحالة شفاء الزوج المجنون ان يطلب الطلاق بدعوى يقيمها امام المحكمة المختصة.

٥ - اذا هجر احد الزوجين الآخر بدون مبرر، واستمر الهجر سنتين بدون انقطاع وبدون عذر، فللزواج المهجور ان يطلب الطلاق من محكمة اقامته هو.

٦ - اذا غاب احد الزوجين غيبة منقطعة واستمرت غيبته خمس سنوات كاملة، فللزواج الآخر ان يطلب الطلاق من محكمة محل اقامته.

المادة ٣٨ - في ما عدا حالة الجنون المطبق، وحالة الغياب او الهجر المصحوب بجهل مقام الزوج، يترتب على المحكمة الناظرة في دعوى الطلاق ان تسعى بادئ ذي بدء الى مصالحة الزوجين، في جلسة سرية واحدة تخصص لهذه الغاية.

اذا دعي احد الزوجين الى جلسة المصالحة، ولم يحضر بدون عذر مقبول فيعتبر رافضاً المصالحة. لا يجوز ان يدون في محاضر جلسة المصالحة اي تصريح يدلي به الزوجان او احدهما.

المادة ٣٩ - ينبغي ان يبلغ استحضار دعوى الطلاق الى النيابة العامة الاستئنافية والى مديرية الاحوال الشخصية، ولكل منها ان يدلي بما يراه من معلومات او ملاحظات دونما حاجة الى حضور ممثل عنها في المحاكمة البدائية.

اما في المحكمة الاستئنافية فحضور ممثل عن النيابة العامة الاستئنافية الزامي.

وللنائب العام ان يطعن دوماً بالاحكام القاضية بالطلاق، كفريق اصلي فيها.

المادة ٤٠ - للقاضي، فور تقديم استحضار الدعوى ان يأذن للزوج المدعي بأن يتخذ له مسكناً مستقلاً، ويدون تاريخ الانفصال الفعلي المأذون به على ضبط المحاكمة او في وثيقة رسمية اخرى.

وعلى القاضي ان يتخذ التدابير اللازمة للنفقة طوال مدة الدعوى.

واذا كان للزوجين ولد او اولاد قاصرون فعليه ان يتخذ التدابير اللازمة لحمايتهم وحراستهم والانفاق عليهم. جميع القرارات الصادرة بموجب هذه المادة تتخذ في غرفة المذاكرة وتكون نافذة على اصلها برغم الطعن بها.

المادة ٤١ - ان اقرار الزوج المدعى عليه، لا يؤلف وسيلة ثبوتية في دعوى الطلاق، وعلى الزوج المدعي اثبات كل سبب يتذرع به بالوسائل الاخرى الصالحة للاثبات. على ان للمحكمة ان تسمع كل شاهد غير مقيد بسر المهنة وان يكن من الاشخاص الذين لا تسمح المادة ٢٣٩ من الاصول المدنية باستماعهم.

المادة ٤٢ - تسقط دعوى الطلاق اما بتصالح الزوجين صراحة او بتصالحها ضمناً برجوعها الى المساكنة الزوجية الفعلية بعد الاذن بالانفصال واما برجوع المدعي عن دعواه مع موافقة الفريق الآخر، واما بوفاة

احد الزوجين قبل انبرام الحكم القضائي بالطلاق، وليس لورثة الزوج المتوفي متابعة دعوى الطلاق المقامة من مورثهم.

المادة ٤٣ - ان مصالحة الزوجين صراحة او ضمناً او اسقاط المدعي لدعوى الطلاق بموافقة الفريق الآخر، يمنع على الفريق المدعي اقامة دعوى طلاق جديدة مسندة الى الاسباب نفسها حتى لو لم يصرح عند اسقاطه الدعوى باسقاط الحق، على ان يحق له قامة دعوى جديدة مسندة الى اسباب جديدة.

المادة ٤٤ - لا يسجل حكم الطلاق في دوائر الاحوال الشخصية ولا ينفذ قبل انبرامه. ويظل الحكم الاستثنائي موقوف التنفيذ حتى طوال مدة التمييز.

المادة ٤٥ - يمكن للزوج المدعي عليه ان يتقدم بدعوى طلاق مقابلة ضد الزوج المدعي، شرط ان يتقدم بها لدى محكمة الدرجة الاولى.

المادة ٤٦ - للمحكمة النازرة بدعوى الطلاق ان تحكم بالتعويض للزوج البريء. بناء على طلبه ويمكن ان يكون التعويض بشكل نفقة شهرية.

المادة ٤٧ - يمنع على الصحف وسائر الاعلام نشر وقائع المحاكمات في دعاوى الطلاق.

### مفاعيل الطلاق

المادة ٤٨ - ان حكم الطلاق منذ انبرامه يقطع رباط الزوجية فيستعيد كل من الزوجين السابقين حريته الكاملة.

اما مفاعيل الزواج السابقة فتكون مرعية.

ولا يكون للحكم مفاعيل تجاه الغير الا من تاريخ تسجيله في دوائر الاحوال الشخصية.

المادة ٤٩ - ان رعاية الاولاد القاصرين بعد صدور الحكم بالطلاق تعود الى الزوج البريء مبدئياً وعند الاقتضاء للمحكمة ان تسلم الاولاد لمؤسسة تختارها.

وبجميع الحالات، يحتفظ كل من الوالدين، بحق الاشراف على شؤون الاطفال.

### في الهجر

المادة ٥٠ - الهجر هو انفصال كل من الزوجين عن الآخر في المسكن والمعيشة مع بقاء الرابطة الزوجية قائمة بينها. ولا ينتج مفاعيل قانونية الا بحكم من المحكمة المختصة.

المحامي إبراهيم طرابلسي

# Mariage civil facultatif et abolition du confessionnalisme politique les partisans du projet et ses opposants s'expliquent...



Le président de la République, M. Hraoui, affirme vouloir édifier l'Etat laïc de la citoyenneté et du droit.



Le président du parlement, M. Berri: "Ce projet de loi va planter le premier clou dans le cercueil du confessionnalisme politique."

L'approbation du projet de loi du mariage civil par le Conseil des ministres a suscité de vives réactions allant de l'adhésion totale au rejet catégorique.

Cet état de fait scinde la société libanaise en deux camps antagonistes: les partisans représentés par le président de la République, le président de l'Assemblée nationale, la majorité des ministres, les partis idéologiques et laïques, des personnalités politiques, des organisations syndicales, ainsi que des groupements universitaires et intellectuels. Les opposants dont le Premier ministre, les instances religieuses mahométanes et chrétiennes, certains ministres, députés et leaders politiques.

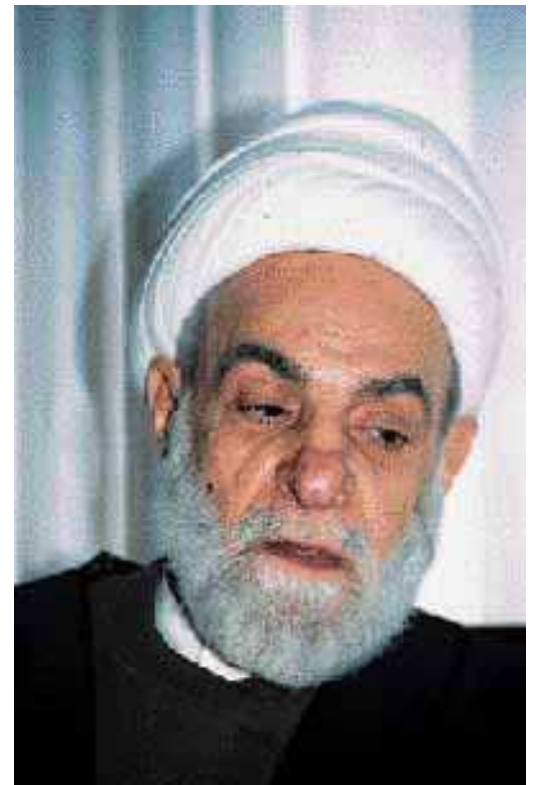
Cependant, la décision de lier l'abolition du confessionnalisme politique au projet de mariage civil facultatif ne fait qu'envenimer le conflit et exacerber les tensions: le refus ou l'adoption d'un tel projet est, désormais, tributaire des desseins et appréhensions politiques des différentes tendances.

En effet, la déconfessionnalisation politique qui se concrétisera par l'instauration d'une démocratie numérique, servirait les intérêts des uns et annulerait, les prérogatives des autres.

Dans ce clivage d'opinions et de dissensions extrêmes, émerge un courant politique modéré appelant au dialogue constructif et à l'entente nationale.

L'uléma Mohamed Hussein Fadlallah, dignitaire chiïte:

"Le statut personnel fait partie du domaine culturel. Nous refusons le projet de mariage civil dans son intégrité."



Le président du Conseil supérieur chiïte, l'imam Mohamed Mahdi Chamseddine: "Le projet de mariage civil est générateur de problèmes sociaux, familiaux et nationaux."

*M. Marwan Hamadé, journaliste, ancien ministre et défenseur des valeurs laïques: “Le mariage mixte civil est une tradition de famille qui couvre trois générations. C’est un facteur d’unité nationale, d’enrichissement pour le pays et de mise en commun des cultures et des mentalités différentes.”*

*M. Walid Joumblatt, ministre des Déplacés et président du PSP, se déchaîne contre “les monopoles religieux qui viennent s’ajouter aux monopoles financiers.”*

*Le président Rafic Hariri, tout en s’opposant au projet de loi, appelle au calme, à la modération et au dialogue.*

## **LES PARTISANS DU PROJET**

Le président Elias Hraoui n’hésite pas à lier le projet de mariage civil à la déconfessionnalisation politique prévue dans la Constitution et approuvée à Taëf.

Il adresse une lettre au président de l’Assemblée nationale, M. Nabih Berri, lui demandant de former le Comité national pour la suppression du confessionnalisme politique.

De même, il exprime son souhait d’édifier un Etat laïc où la religion relève de la vie privée des Libanais et la citoyenneté de leur vie publique.

Le président de l’Assemblée nationale considère, pour sa part, le projet comme la meilleure voie pour la déconfessionnalisation politique et attend sa transmission à l’Assemblée, une fois contresigné par le président du Conseil des ministres.

Selon lui, le projet de mariage civil facultatif n’est pas contraire aux préceptes religieux ni à la morale, mais il est de nature à ébranler l’autorité d’un certain nombre d’individus.

Les partis, socialiste progressiste (PSP), communiste (PCL), Syrien national social (PSNS) et autres partis démocrates considèrent que ce projet est une “courageuse décision nationale, consolide la cohésion des citoyens et constitue une source d’ouverture et d’enrichissement culturel.”

M. Walid Joumblatt déclare, quant à lui, qu’une nouvelle bataille s’annonce, celle des libertés individuelles contre les différents féodalismes religieux. C’est donc la bataille de l’avenir. Et d’ajouter: “Le Liban se transformera-t-il en une communauté de républiques chrétienne et islamique? N’aspire-t-on pas à une nation civile?”

Les associations civiles et démocratiques, les organisations syndicales, les groupements universitaires et intellectuels approuvent le projet, mais ne disposent pas de base politique solide pour faire pencher la balance, ni de données politiques suffisamment lucides pour éviter d’être manipulés, à leur insu.

## **MOTIVATIONS POLITIQUES**

De nombreuses personnalités s’interrogent sur le “véritable objectif” politique du projet.

Certains estiment que ce dernier constitue un défi pour une partie déterminée et une tentative d’écarter une autre.

D’autres considèrent le projet en rapport avec les ambitions du chef de l’Etat à la veille des présidentielles, dans une perspective de prorogation du mandat ou d’une élection anticipée.

Ils vont même jusqu’à affirmer que ce projet est une simple épreuve de force entre deux hommes et qu’il vise la personne même du chef du gouvernement en vue de marquer un point contre lui. C’est selon eux, une sorte de “bazar” couvant un sentiment de vengeance.

Les pro-Haririens attaquent le projet dans sa forme, sur la base d’arguments juridiques et politiques. Ils affirment, par ailleurs, que le vote en Conseil des ministres porte sur le principe et non sur le projet dont ils réclament l’étude point par point. Ce qui nécessiterait une séance ultérieure pour en débattre.

Ils soulignent, aussi, le timing du projet qui serait un facteur de déstabilisation intérieure servant les intérêts d’Israël.

Est-ce à dire un blocage du projet de loi? Celui-ci serait-il transmis au parlement?

En tout cas, le Premier ministre a fait entendre que la conjoncture ne se prête pas à un débat litigieux et qu’un sujet aussi conflictuel devait être tranché sur la base d’une entente politique.

D’autres opposants confèrent au projet de mariage civil et au processus de confessionnalisation une dimension sociale autrement plus grave. Ils portent, selon eux, un coup à l’entente nationale, ébranlent la cohésion intérieure et suscitent des conflits sociaux. Ils déstabilisent la structure

du pays, favorisent la discorde et fragilise le délicat équilibre de “convivialité”.

C’est une porte ouverte à l’instauration de la démocratie numérique aux dépens des prérogatives des communautés minoritaires.

### **MOBILISATION MAHOMÉTANE**

Le projet de loi soulève un tollé général musulman pour des raisons dogmatiques, morales et politiques. Il est considéré comme un appel au rejet des religions. Certains courants fondamentalistes menacent même de recourir à l’escalade.

D’autres milieux musulmans y voient un premier pas vers l’abolition des tribunaux chériés et une atteinte aux spécificités musulmanes (notamment sunnites) garanties par la Constitution.

Les deux chefs religieux musulmans, cheikhs Kabbani et Chamseddine publient un communiqué conjoint appelant au retrait du projet de loi. Cependant, malgré leur ton passionné, ils restent soucieux d’éviter le débordement d’une explosion populaire capable de déclencher des “mouvements de rue.”

Des prêches incendiaires dans plusieurs mosquées considèrent le projet de loi comme une tentative de dissoudre les communautés religieuses et de leur substituer une société laïque.

Certains cheikhs vont même jusqu’à réclamer la destitution du président de la République.

Le “Hezbollah” estime, pour sa part, que l’adoption du projet de mariage civil constitue une agression contre le système de statut personnel et contre les intérêts religieux.

Il refuse, par ailleurs, le lien établi entre le mariage civil facultatif et la déconfessionnalisation politique, considérant que le premier processus devrait intervenir en aval du second.

Certains membres du “Hezbollah” se montrent encore plus catégoriques dans leur affirmation: Non à l’union civile optionnelle, oui à l’abolition du confessionnalisme politique.

M. Zouheir Obeidy, membre influent de la direction de la “Jamaa islamiya” se déchaîne: “Si le mariage civil facultatif est instauré, nous proposerons alors l’application, à titre optionnel, de la chariaa islamique”.

Le cheikh Akl druze p.i. Bahjat Ghaïth qualifie la proposition du président de la République de “projet de discorde”.

### **POINT DE VUE CHRÉTIEN**

La question est abordée sous un angle national général. On s’interroge sur le timing d’un sujet aussi conflictuel dans cette phase délicate que traverse le pays.

L’accent est mis sur le danger d’établir un lien entre le projet de mariage civil et celui de l’abolition du confessionnalisme politique que les chrétiens ne peuvent accepter.

En effet, la suppression des quotas par le biais de la loi du nombre favorise la domination totale d’une communauté déterminée dans un pays structuré sur la base d’une mosaïque de minorités confessionnelles. De ce fait, les chrétiens se sentent menacés par leur exclusion définitive de la scène politique.

La solution serait non pas dans l’application de la démocratie numérique propre à une société homogène (comme la France), mais par la consolidation d’une démocratie consociative qui reconnaît la diversité dans le cadre d’une unité territoriale (cas du Liban).

Ajoutons à cela les prises de position de la Ligue maronite qui rappelle dans un communiqué, que “la déconfessionnalisation politique exige, au préalable, la formation d’un véritable gouvernement d’unité nationale.”



# IL FAIT L'OBJET D'UNE CONTROVERSE À L'ÉCHELLE NATIONALE QUI EST POUR OU CONTRE LE MARIAGE CIVIL?



*Me Ibrahim Alfred Traboulsi, avocat spécialiste du Droit de la Famille et du Droit Canonique (administration des biens de l'Eglise, des écoles et des wakfs). Inscrit au Barreau de Beyrouth depuis 1968, il est chargé de cours à la Faculté de Droit et des Sciences politiques de l'USJ, auteur de plusieurs articles sur le régime autonome du statut personnel au Liban et d'un projet de loi sur la protection de la famille libanaise. Son livre, "Le mariage et ses effets chez les communautés régies par la loi du 2 avril 1951 au Liban", publié en langue arabe en 1994, comporte une étude œcuménique et comparative sur les diverses lois du statut personnel des communautés chrétiennes. Il a participé avec un groupe de juristes à l'élaboration du code de statut personnel facultatif présenté par le président Elias Hraoui.*

*Le projet de mariage civil présenté par le président de la République soulève un tollé général et suscite des réactions extrêmes, allant de l'adhésion totale au rejet catégorique. Cependant, un courant modéré de tolérance réfléchie émerge dans la certitude d'un rapprochement possible entre ces deux positions.*

*Les appels au dialogue s'élèvent de tous les milieux et à tous les niveaux. Laïcs et religieux essayent d'établir un terrain d'entente tenant compte des aspirations de la majorité des citoyens et des appréhensions des instances religieuses.*

*Nous avons interrogé, à ce sujet, deux spécialistes de la question, ayant chacun une vision divergente du problème. Me Ibrahim Traboulsi milite en faveur du projet de loi qu'il estime positif. Mgr Elias Rahal tolérerait le mariage civil pour les non-croyants, tout en exprimant certaines réserves liées à des considérations d'ordre religieux. Il avance, en même temps, des solutions de rechange.*

*Nous reproduisons, également, les prises de position des communautés mahométanes*

*qui, dans leur majorité, se montrent plus ou moins hostiles à un tel projet.*

## **"LE PROJET DE MARIAGE CIVIL NÉCESSITE UN DÉBAT NATIONAL LIBRE"**

### **- Qui est le promoteur du projet de mariage civil au Liban?**

"Le projet de mariage civil ou plutôt le projet de statut personnel facultatif remonte aux années 50. C'est en discutant au parlement du projet de loi du 2 avril 1951 que plusieurs députés demandent l'instauration d'un code de statut personnel facultatif au Liban. Mais leur requête n'aboutit pas.

"Les avocats organisent, par la suite, une grève refusant les prérogatives octroyées aux autorités religieuses en matière de statut personnel.

"Dans les années 60, plusieurs mouvements laïcs revendiquent l'instauration d'un code facultatif de statut personnel.

"Les années 70 voient naître le projet de loi du Parti démocrate rédigé et élaboré par Mes Joseph Moughaizel et Abdallah Lahoud. Ce projet est présenté à la Chambre des députés par M. Auguste Bakhos, membre du Parti démocrate.

"En 1975, le Mouvement National présente un projet de statut personnel facultatif, pilier de la réforme qu'il préparait pour la laïcisation de l'Etat.

"Ajoutons à ces mouvements, les efforts déployés par une majorité d'intellectuels libanais militant, sans relâche, pour faire élaborer un projet de loi sur le mariage civil, encore une fois, facultatif: il n'a jamais été question d'imposer une loi obligatoire à laquelle se soumettraient toutes les communautés libanaises.

"Récemment, le président de la République a présenté au Conseil des ministres un projet de loi comportant tous les éléments d'un statut personnel facultatif. C'est la première fois dans l'Histoire du Liban, que le chef de l'Etat propose un tel projet."

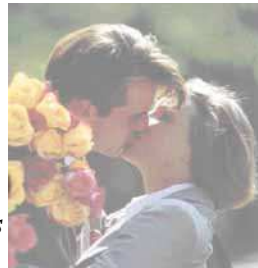
## **CONSOLIDATION DE L'UNITÉ NATIONALE**

### **- Pourquoi avoir soulevé ce projet actuellement?**

"Le président de la République doit avoir ses raisons. Il a toujours eu le courage de ses convictions et a, de tout temps, fait preuve d'une grande lucidité. Il est très probablement convaincu que ce genre de statut personnel facultatif encouragerait le rapprochement communautaire et la consolidation de l'unité nationale."

### **- En quoi consiste le projet de loi présenté par le président Hraoui?**

"C'est un projet exhaustif regroupant tous les éléments et tous les dispositifs d'un



*Me Ibrahim Alfred Traboulsi, avocat spécialiste du Droit de la Famille et du Droit Canonique (administration des biens de l'Eglise, des écoles et des wakfs). Inscrit au Barreau de Beyrouth depuis 1968, il est chargé de cours à la Faculté de Droit et des Sciences politiques de l'USJ, auteur de plusieurs articles sur le régime autonome du statut personnel au Liban et d'un projet de loi sur la protection de la famille libanaise. Son livre, "Le mariage et ses effets chez les communautés régies par la loi du 2 avril 1951 au Liban", publié en langue arabe en 1994, comporte une étude œcuménique et comparative sur les diverses lois du statut personnel des communautés chrétiennes.*

*Il a participé avec un groupe de juristes à l'élaboration du code de statut personnel facultatif présenté par le président Elias Hraoui.*

code de statut personnel allant des fiançailles jusqu'à la succession, en passant par le mariage, la garde des enfants et la pension alimentaire."

**- Comment définir le mariage civil et quelles en sont les conditions de forme?**

"Le mariage civil est un contrat entre deux parties (homme et femme), une association de vie commune dans le but de former une famille. Il est célébré par un officier d'Etat civil.

"Certaines conditions de forme doivent, cependant, être respectées: les deux parties ne devraient pas être liées, chacune de son côté, par un mariage antérieur et la publication des bans doit se faire 15 jours à l'avance."

**- A qui s'adresse ce projet de mariage civil facultatif?**

"Il s'adresse à toute personne désirant contracter un mariage non soumis au régime religieux.

"Il ne faut pas oublier que l'article 9 de la Constitution libanaise prévoit la liberté de croyance. Cette liberté est garantie par l'Etat qui propose un projet facultatif et non obligatoire.

"Le chrétien ou le musulman fort de ses convictions religieuses et voulant confirmer sa foi, ne le choisira probablement pas. Cependant, les partisans du mariage civil considèrent qu'il est du devoir de l'Etat libanais d'élaborer un code civil de statut personnel.

"En outre, le gouvernement libanais a mandaté, dans le passé, les autorités religieuses pour légiférer dans le domaine du statut personnel. Mais ce mandat ou, juridiquement parlant, cette délégation de pouvoir n'est pas définitive et peut être reprise."

**QUELS SONT LES PROBLÈMES À RÉSOUDRE?**

**- Quels problèmes le mariage civil libanais prétend-il résoudre?**

"Certains problèmes sont d'ordre dogmatique. Une musulmane, à titre d'exemple, ne peut pas épouser un chrétien. La charia islamique l'interdit. Un musulman, par contre, peut épouser une chrétienne.

"D'autres problèmes relèvent de l'héritage. Quand l'un des deux époux est musulman et l'autre chrétien, si l'un d'eux décède, le survivant n'est pas en mesure d'hériter.

"Le mariage civil évite de même la fraude à la loi pratiquée par bon nombre de Libanais qui changent de rite ou de communauté dans le seul but de se libérer de leur mariage. Motif: on ne leur a pas donné la liberté de choisir. Appartenant à telle ou telle communauté, ils sont, par le fait même, soumis à un régime auquel ils ne croient pas et les contraint à garder le lien conjugal.

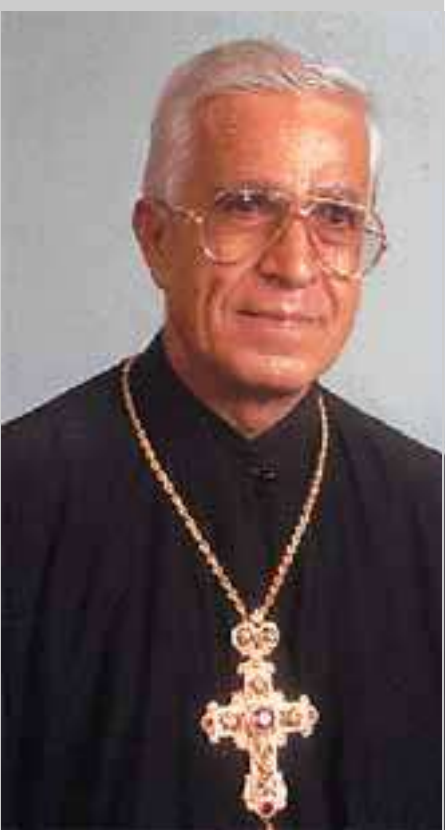
"Bien que l'arrêté 60 LR permet aux conjoints de quitter ensemble leur communauté d'origine pour adhérer à une autre capable de résilier leur contrat, ce stratagème reste, à mes yeux, une fraude à la loi.

"Par ailleurs, lorsque les époux contractent un mariage civil à l'étranger, le juge libanais est obligé de les soumettre à la loi étrangère. C'est une atteinte et une infraction directe à la souveraineté juridique du Liban."

**- Selon certaines instances religieuses chrétiennes, le mariage civil va à l'encontre du caractère sacramentel du mariage religieux. Elles proposent donc la création d'une nouvelle communauté pour non-croyants qui, seule, jouirait du code civil de statut personnel. Qu'en pensez-vous?**

"Choisir un régime de statut personnel ne signifie pas abandonner son appartenance religieuse. Si un chrétien refuse de donner à son mariage la couverture sacramentelle, il est libre de son choix. L'Eglise, d'ailleurs, n'admettrait pas qu'il accepte le sacrement sans conviction. Refuser la simulation ne serait pas renier sa religion.

"Chaque jour dans les tribunaux ecclésiastiques, des dizaines de couples demandent l'annulation de leur mariage. Ils ont joué le jeu de la simulation et ne croient pas aux propriétés essentielles du sacrement à savoir: l'indissolubilité, la fidélité et la procréation des enfants.



*Licencié en Philosophie, Théologie et Droit Canonique, Mgr Elias Rahal est, depuis 1972, défenseur du lien du Tribunal d'appel grec-catholique. Il est promu archimandrite, en 1991, suite à sa nomination en tant que vicaire épiscopal judiciaire et président du Tribunal ecclésiastique de l'évêché grec-catholique de Beyrouth. Il assume de même le poste de vicaire judiciaire et président du Tribunal patriarcal de première instance de la communauté arménienne-catholique. Il prépare, actuellement, un ouvrage sur l'orientation œcuménique de Vatican II dans le code des canons des Eglises orientales. Le livre portera, notamment, sur les causes de nullité du mariage.*

“Par ailleurs, la création d’une nouvelle communauté ne se pose même pas, puisque la couverture juridique et constitutionnelle est présente (l’arrêté 60 LR, article 14, stipule la création d’une communauté de droit commun régie par la loi civile) et que l’appartenance religieuse restera inscrite au registre de l’état civil.”

### **MARIAGE CIVIL ET CONTEXTE LIBANAIS**

#### **- Le projet de mariage civil tient-il compte du contexte libanais?**

“Ceux qui contestent le mariage civil au Liban, prétendent que cette institution détruira la famille. Or, ce projet a été “libanisé”. Il comporte des dispositions très sévères concernant les causes du divorce:

“Les époux doivent patienter trois ans après la célébration du mariage, avant de pouvoir présenter une action en divorce, à moins que le mariage soit vicié par l’existence d’une cause de nullité!

“Ils ne peuvent divorcer par consentement mutuel. Ces dispositions et garanties sont prévues pour assurer la pérennité du mariage et donner du sérieux au régime matrimonial civil.

“Le divorce est admis pour cause d’adultère. L’annulation du mariage civil est, aussi, pratiquée pour erreur sur la personne, dol et contrainte.

“Cependant, d’une façon générale, le divorce ou la résiliation d’un contrat sont soumis à des conditions assez sévères.

“Il n’est plus permis de croire que le mariage civil est un contrat à terme, à durée limitée et peut être facilement dissous. Ce contrat a pour but de constituer une vie à deux et de former une famille.”

### **64% DES JEUNES FAVORABLES À UNE LOI SUR LE STATUT PERSONNEL**

#### **- Que pensez-vous des déclarations rejetant, catégoriquement, le mariage civil et la possibilité d’en débattre?**

“Tout en respectant l’avis des autorités laïques ou religieuses hostiles au mariage civil, je trouve inadmissible l’intransigeance de certains discours interdisant toute discussion à ce sujet et enjoignant au président de la République de retirer son projet.

“Comment peut-on prétendre empêcher les Libanais d’en débattre et refuser de reconnaître l’état de fait actuel? D’après un sondage publié dans “Nahar el-Chabab”, 64% des jeunes interrogés sont en faveur de l’instauration d’une loi sur le statut personnel.

“Si le projet de loi présenté par le président de la République passe du Conseil des ministres à la Chambre des députés, un grand débat national sera institué.

“Dans un pays qui se veut démocrate, il est indispensable de laisser les choses prendre leur cours juridique normal.

“En somme, le projet de mariage civil ne représente qu’un aspect du statut personnel. Inspiré des traditions libanaises et adapté au contexte local, il se veut facultatif et non obligatoire. Un tel projet, ne mérite-t-il pas un débat national libre?”

### **Mgr ELIAS RAHAL**

**“Le projet de loi instaurant le mariage civil au Liban ne peut concerner les croyants, car il porte atteinte au caractère sacramentel du mariage”**

“Je propose, la création d’une dix-neuvième communauté regroupant les non-croyants et régie, exclusivement, par un code civil de statut personnel.”

En réponse aux appels réitérés réclamant l’institution du mariage civil et tout en vouant un profond respect au président de la République, Mgr Rahal se propose d’exposer, clairement, la doctrine de l’Eglise concernant le concept du mariage, en général et celui du mariage civil, en particulier. Cette mise au point semble nécessaire pour dissiper toute confusion et faire face aux partisans du mariage civil qui crient haut et fort la liberté de conviction religieuse et la sauvegarde des droits de l’homme.

## DU POINT DE VUE PUREMENT THÉOLOGIQUE

L'Eglise considère que l'institution matrimoniale revêt, contrairement à toute autre institution, une double grâce divine: la grâce naturelle issue de la création par Dieu de l'être humain.

“Il les a créés, mâle et femelle (Gen I,27) et Il leur a donné le pouvoir de la procréation (Croissez, multipliez-vous et remplissez la terre, Gen I, 28).

Vient s'ajouter la grâce surnaturelle, lorsque le Christ bénit le mariage par sa présence à Cana de Galilée. Le mariage naturel est, désormais, élevé au rang de sacrement à travers lequel l'amour réciproque et l'union de deux êtres sont identiques à l'union surnaturelle et inséparable du Christ et de son Eglise.

“Aux pharisiens qui réclament le droit à l'homme de divorcer de sa femme, le Christ réplique: “N'avez-vous pas lu qu'à l'origine le Créateur les a fait homme et femme? Pour cela, l'homme quittera son père et sa mère et vivra avec sa femme, car ils seront tous deux une seule chair et ce que Dieu a uni l'homme ne pourra le séparer.” (Math 19,6).

Il écarte, ainsi, toute possibilité à l'homme de répudier sa femme et vice versa (St Marc X,11 et St Luc XVI,18).

Le lien matrimonial entre chrétiens est donc indissoluble tant que les deux conjoints sont vivants. (St. Paul 1 Cor VII,10).

## FONDEMENT JURIDIQUE DE L'ÉGLISE

A travers les temps, l'Eglise a fait face à différentes législations civiles, païennes et romaines. Elle a, sans doute, subi l'influence de l'Islam pour admettre, dans certains cas, l'annulation du mariage surtout pour cause d'adultère.

“Cependant, au lendemain du Concile de Trente, l'Eglise occidentale s'est pourvue d'une codification nette et claire définissant le caractère sacramentel et l'indissolubilité du mariage chrétien. Cette notion se répète dans les récents codes des Eglises occidentale et orientale où il est stipulé qu'entre baptisés, il ne peut exister de contrat matrimonial valide qui ne soit par le fait même un sacrement (Can. 1055 du code occidental de 1983 et Can. 776 du code oriental de 1991).

Seuls sont valides, les mariages conclus suivant un rite sacré et contractés devant l'ordinaire du lieu, l'évêque ou le curé, ainsi qu'en présence de deux témoins (Can. 1108 code occidental et Can. 776 code oriental).

L'Eglise catholique permet le mariage d'un homme chrétien catholique avec une femme de rite ou de religion différents, si certaines conditions sont respectées: dispense de disparité de culte et éducation des enfants selon le rite catholique. Elle permet, également, le mariage d'une femme catholique avec un homme de culte différent, pourvu que leur union soit célébrée selon le rite catholique et que soient respectées les conditions mentionnées.

L'Eglise reconnaît, toutefois, la légitimité du mariage civil pour le non chrétien et celle du lien matrimonial dans les communautés religieuses non chrétiennes.

La dissolution du mariage valide légitime, naturel ou sacramentel est, quant à elle, bannie par la législation de l'Eglise.

“Le mariage conclu et consommé ne peut être dissous par aucune puissance humaine, ni pour aucune raison, sauf la mort”. (Can. 1141 occidental et 853 oriental).

## NON AU DIVORCE, OUI À L'ANNULATION

L'Eglise ne tolère donc pas le divorce qui, selon elle, équivaldrait à la dissolution d'un mariage valide et enfreindrait la loi divine.

Selon Mgr Rahal, le mariage civil qui ouvre la porte au divorce, ne vise pas le bien-être de la société. Bien au contraire, il mène à la perturbation et à la destruction de la famille. La révolution française a voulu émanciper les Français du joug de la loi religieuse qui interdisait le divorce. Elle a, par conséquent, imposé le mariage civil qui a été codifié par Napoléon.

Résultat? Nous constatons, actuellement, que le taux de divorce augmente dramatiquement pour atteindre les 50% dans certaines régions françaises. Si nous revenons aux statistiques des tribunaux chrétiens au Liban, nous constatons que le taux d'échec des mariages ne dépasse pas les 5%. La communauté grecque-catholique célèbre, chaque année, plus de 2000 mariages et ne dénombre que 50 cas d'échec.

***Que dire, alors, de la communauté maronite qui célèbre trois fois plus de mariages avec seulement deux fois plus de cas d'échec?***

On impute, souvent, au mariage religieux la rigidité et la fermeture. Toutefois, si l'Eglise rejette le divorce, elle n'hésite pas à reconnaître l'annulation de certains mariages "non valides". Les nouveaux codes de mariage des Eglises occidentale et orientale développent et élargissent les causes d'annulation, à tel point que tout cas d'échec de vie conjugale provoquerait l'annulation du mariage par simple constat de défaut de consentement.

**COMMENT JUSTIFIER LA NULLITÉ DU CONTRAT MATRIMONIAL?**

L'adultère peut, à titre d'exemple, justifier la nullité du contrat matrimonial sous plusieurs chefs:

- La condition implicite posée par chacun des contractants d'observer la fidélité conjugale toute la vie.
- La nullité pour erreur sur la personne. En contractant le mariage, l'homme et la femme s'attendent à ce que leur conjoint jouisse d'une qualité essentielle: la fidélité.

Or, l'adultère met en doute cette qualité.

- La nullité pour dol.
- La nullité pour cause psychique.

C'est le cas des personnes qui, pour des causes psychiques, sont incapables d'assumer les obligations essentielles du mariage. Le tribunal religieux recourt donc à l'avis d'un psychiatre. Si ce dernier est convaincu de l'échec du mariage, il délivre un rapport en faveur de l'annulation.

C'est dire combien de portes ouvertes et de solutions possibles sont offertes aux couples dont le mariage périclité.

Par ailleurs, les tribunaux religieux sont souvent injustement accusés de percevoir d'énormes sommes d'argent pour le jugement et les formalités d'annulation. Or, les frais supportés par les intéressés représentent, en grande partie, les indemnités et la pension alimentaire octroyées à la femme; elles atteignent un minimum de 30.000 dollars et un maximum de 300.000 dollars.

**LE MARIAGE CIVIL AU LIBAN**

Proposé comme projet de loi par le Parti démocrate libanais depuis des dizaines d'années et, récemment, par le président de la République, le mariage civil peut être défini comme suit:

"C'est un contrat juridique et solennel, par lequel un homme et une femme s'unissent pour constituer une vie commune et stable entre eux" (Le Parti démocrate).

Selon l'article 3 du projet de loi proposé par le président Hraoui: "Le mariage est un contrat ayant pour but de constituer une vie commune et stable entre un homme et une femme."

Ce projet de loi, malgré les multiples raisons évoquées dans l'exposé des motifs, est rejeté par la quasi-majorité des communautés religieuses musulmanes et chrétiennes du Liban. Il porte atteinte aux droits de Dieu sur le mariage par rapport aux musulmans et aux droits du Christ qui a prodigué au mariage naturel un caractère sacramentel. Le mariage entre chrétiens n'est plus conclu à deux mais à trois: l'homme, la femme et le Christ, garant éternel de cette union par la grâce du Saint-Esprit.

Si nous opérons une rétrospective historique sur les mariages contractés au Liban dans le passé lointain, nous constatons qu'ils étaient régis par différents statuts personnels, avec interférence de compétence civile assez fréquente.

C'est en 1936, sous le mandat français, que le haut commissaire, C. de Martel, promulgue l'arrêté 60 LR reconnaissant, officiellement, les communautés confessionnelles libanaises et le droit à chacune d'elles de constituer un statut personnel au triple plan législatif, administratif et judiciaire. Cet arrêté a été qualifié de "régime fermé", du moment qu'il imposait aux citoyens libanais une appartenance obligatoire à leur communauté confessionnelle de par leur naissance et leur mariage.

Soucieux de sauvegarder le droit à la liberté de conviction garantie par la charte des Nations Unies et l'article 9 de la Constitution libanaise, l'arrêté 60 LR soumet à la loi civile les Libanais n'appartenant à aucune des communautés religieuses reconnues et ceux adhérant à la communauté de droit commun.

Mgr Rahal voit de bon œil l'application de ce projet de loi libanais, au lieu "d'importer" un statut personnel étranger. Il serait donc pour l'instauration du mariage civil, mais sous certaines réserves.

Il a bien voulu nous exposer le projet de loi que lui-même propose et dans lequel il énumère les raisons d'être du mariage civil, ainsi que les conditions de son adoption.

### PROJET DE LOI-SOLUTION

Pour préserver la liberté de conviction religieuse de tous les Libanais, pour éviter aux membres des communautés confessionnelles de changer de rite ou de religion; dans le but de résoudre les problèmes que pose leur mariage (l'article 23 de l'arrêté 60 LR),

pour éviter à tous les Libanais, sans distinction, de recourir aux législations étrangères à l'effet de contracter un mariage civil,

pour tranquilliser les différentes autorités religieuses jalouses de leur influence sur les membres de leur communauté,

et pour faciliter la vie des citoyens et la tâche des gens du Barreau qui souffrent de la complexité et de la diversité des statuts personnels au Liban,

je propose à son Excellence le président de la République de faire élaborer un statut personnel civil qui régirait les différentes étapes de vie d'une nouvelle communauté libanaise.

Cette dix-neuvième communauté engloberait les Libanais non-croyants, athées, déistes et théistes, ainsi que ceux n'appartenant à aucune des communautés confessionnelles reconnues.

Les membres des trois communautés religieuses monothéistes, selon l'expression du Vatican II auront, quant à eux, le droit d'adhérer à cette dix-neuvième communauté, par respect des libertés de convictions religieuses, mais devront se conformer aux deux conditions sine qua non suivantes:

1) Le Libanais qui réclame le droit de contracter un mariage civil, doit se désister, officiellement, de sa religion primitive, étant donné que la double appartenance est interdite et constitue une fraude à la loi.

2) La double appartenance étant interdite, il n'est de même pas permis après avoir contracté un mariage civil, de rebrousser chemin et d'implorer une nouvelle incardination dans une communauté religieuse déterminée.

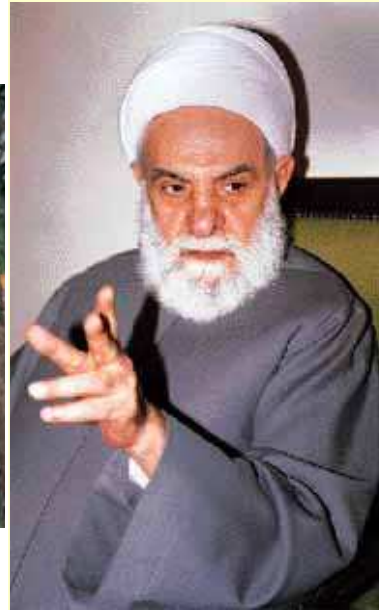
Dans le cas où le projet de loi sur le mariage civil n'est pas adopté par le parlement, Mgr Rahal propose une solution de rechange:

Offrir la possibilité aux Libanais désireux de contracter un mariage civil, de le faire dans les ambassades étrangères établies au Liban, celles-ci étant considérées sur le plan juridique comme un territoire relevant du pays qu'elles représentent.

En un mot, Mgr Rahal rejette le mariage civil, parce que dépourvu du caractère sacramentel. Il le tolère, uniquement, pour les non-croyants et sous conditions. Il propose comme solution la création d'une dix-neuvième communauté groupant les non-croyants. Dans le cas où le projet de mariage civil est rejeté par le parlement, il suggère d'autoriser la conclusion du mariage civil au Liban, même dans une ambassade étrangère selon la notion d'extra-territorialité!



*Le mufti Kabbani*



*L'imam Chamseddine.*



*Cheikh Fadlallah.*

### **LES PRISES DE POSITION DES CHEFS SPIRITUELS DES COMMUNAUTÉS MAHOMÉTANES**

La réaction des chefs spirituels musulmans au projet de mariage civil a été largement diffusée par les mass media. Nous citons, en particulier, les déclarations des autorités religieuses sunnites et chiïtes.

Le mufti de la République, cheikh Mohamed Kabbani adopte une position ferme refusant, systématiquement, le projet de mariage civil, même facultatif, pour les musulmans. Selon lui, “un musulman ne peut appliquer la règle d’un tel mariage sur sa personne et sur ses fils.”

L’imam Mohamed Mahdi Chamseddine, président du Conseil Supérieur chiïte, après avoir rappelé que le régime matrimonial musulman est proche du mariage civil, considère que “la législation libanaise ne doit pas permettre l’institution d’une telle union maritale sans l’approbation des institutions religieuses.”

Le mufti du Liban-Nord, cheikh Taha Sabounji a, pour sa part, souligné que “le mariage civil signifie la chute du système familial et des valeurs familiales. Il est, de plus, totalement en contradiction avec les principes de l’Islam et la Constitution libanaise qui garantit la protection des croyances.”

Cheikh Mohamed Hussein Fadlallah considère, quant à lui, “qu’aucun problème de fond n’empêche la concrétisation d’un tel projet.”

## QUELQUES CONCEPTS DE MARIAGE

Après avoir mis en évidence deux positions divergentes relatives au concept du mariage civil, nous jugeons utile de passer en revue les différentes institutions de mariage pratiquées en Europe et au Liban.

### **Mariage catholique**

L'Eglise catholique considère le mariage comme un acte religieux. Pour elle comme pour les Eglises orientales, le mariage est un sacrement un lien sacré, distinct d'un contrat civil.

De son point de vue, l'union intime de l'homme et de la femme est confortée par une grâce qui est l'image et le symbole de l'alliance unissant le Christ et l'Eglise. Cette union ne peut être célébrée que par un prêtre.

Il s'agit d'un lien indissoluble qui n'autorise pas le divorce.

Mais, actuellement, le nouveau code de l'Eglise occidentale, aussi bien qu'orientale, développe et élargit les causes d'annulation, offrant ainsi des solutions possibles aux nombreux cas d'échecs de vie conjugale.

### **Mariage protestant**

Le mariage protestant n'est pas un sacrement, mais un acte de responsabilité. La cérémonie religieuse manifeste que cet engagement libre des époux est pris devant Dieu. L'Eglise leur annonce la parole de Dieu qui bénit leur union et leur donne l'occasion de témoigner de leur foi au sein de la communauté réunie.

Tout en enseignant l'indissolubilité du mariage, l'Eglise protestante se refuse le pouvoir de limiter juridiquement le pardon de Dieu et sa grâce.

Elle refuse de condamner ceux qui, reconnaissant loyalement leur échec, désirent un commencement nouveau.

Une "Commission de remariage" est constituée à cet effet.

### **Mariage musulman**

Dans l'Islam, le mariage est un contrat basé sur le libre consentement des deux parties. Il a comme fondement l'amour et la compassion que Dieu a infusés dans le cœur de l'homme et de la femme, afin qu'ils forment un couple. (Verset du Coran n°21 Sourate 30)

Un musulman peut épouser une non-musulmane. Mais une musulmane ne peut épouser un non-musulman.

L'Islam autorise la polygamie et permet le divorce par décision unilatérale ou bilatérale.

### **Mariage civil**

Le mariage civil est un contrat qui intervient entre les futurs époux. C'est un acte civil et solennel qui confère une légitimité à leur union.

Ce contrat constitue, en même temps, un véritable statut pécuniaire de l'association conjugale.

Le mariage civil est une célébration publique qui se fait à la mairie, en présence de l'officier de l'état civil.

Institué en France par la loi du 20-9-1792, il doit précéder la célébration du mariage religieux, sinon celui-ci est de "nul effet" du point de vue "droit civil".